

مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٩

خاص بالصيد في البحيرات بدون رخصة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦
عن صيد الأسماك والمعدل بالمرسوم بقانون الصادر في هذا اليوم تحت رقم ٤٤
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - مع مراعاة تطبيق أحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون
السالف ذكره كل شخص يصيد بدون رخصة في البحيرات وكذا كل فرد
من طاقم أى مركب يوجد سائرا أو رسيا في البحيرات بدون رخصة يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو
بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ - اثبات الجريمة بعدد صحيحا اذا قام به أحد رجال الضبطية
القضائية أو أحد رجال مصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك .

مادة ٣ - على وزيرى الحفانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه
ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المنزه في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٧ (٢٨ مايو سنة ١٩٢٩)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الحفانية (بالتبعية) رئيس مجلس الوزراء

على ماهر على ماهر محمد محمود

مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٩

تخفيض رسوم المناثر بالموانئ المصرية في البحرين الأبيض والأحمر

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ .

وعلى الأمرين العالين الصادرين في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ و ٢٨ ديسمبر
سنة ١٨٩٦ وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٠٥ الخاصة برسوم المناثر :

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات وبعد موافقة رأى مجلس

الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تخفيض رسوم المناثر بالموانئ المصرية من ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩
كما يأتى :

أولا - في موانئ البحر الأبيض المتوسط :

٠,٠٠٣ (ثلاثة مليات) عن كل طنولاة عثمانية لغاية ٨٠٠ طنولاة
بدلا من خمسة مليات .

٠,٠٠١٥ (مليم ونصف) عن كل طنولاة عثمانية تزيد عن ٨٠٠ طنولاة
بدلا من مليمين ونصف مليم

ثانيا - في موانئ البحر الأحمر :

٠,٠٠٦ (ستة مليات) عن كل طنولاة عثمانية لغاية ٨٠٠ طنولاة
بدلا من عشرة مليات .

٠,٠٠٣ (ثلاثة مليات) عن كل طنولاة عثمانية تزيد عن ٨٠٠ طنولاة
بدلا من خمسة مليات .

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل في
يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المنزه في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٧ (٢٨ مايو سنة ١٩٢٩)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء

على ماهر عبد الحميد سليمان محمد محمود

مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٩

بتعديل المادة (١١) من قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٧

بإعادة تنظيم الجامعة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى

مجلس الوزراء ؛